مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٨) العدد (١)
الإصدار الخامس والعشرون
٢٠٢٥ (١-٢٨)

التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١م

عادل حسين محمد أبوذيب

ماجستير في العلوم السياسية، موظف في المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، الأكاديمية الليبية، فرع مصراتة، ليبيا.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ مارس ٢٠٢٥م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

تركز هذه الدراسة على تحليل التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١م، حيث يتم استعراض تأثير هذا التدخل على مختلف الجوانب التي شكلت مستقبل البلاد. في الفصل الأول، يتم تناول الأبعاد الأمنية والاقتصادية للتدخل، حيث يناقش أثر التدخل الدولي خلال مرحلة سقوط نظام القذافي وما ترتب عليه من تغييرات جذرية على الأمن والاستقرار في ليبيا، بما في ذلك تصاعد أعمال العنف والصراعات الداخلية التي اندلعت بعد انهيار النظام. كما يتم تحليل التداعيات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتأثير الصراع على الموارد النفطية والبنية التحتية للاقتصاد الليبي.

تستمر الدراسة في مناقشة التداعيات السياسية والاقتصادية للتدخل من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير التدخل الدولي على فترة الانقسام السياسي في ليبيا والحرب بين الأطراف المختلفة، بالإضافة إلى دوره في عرقلة أو دعم جهود التسوية السياسية. كما يتم تناول الآثار الاقتصادية، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الوطني بسبب التدخل واستغلال الموارد النفطية.

الكلمات المفتاحية: التداعيات الأمنية، التداعيات السياسية، التداعيات الإقتصادية، التدخل الدولي، الدولة الليبية.

Abstract

This study focuses on analyzing the security, political and economic repercussions of the international intervention in Libya in 2011, reviewing the impact of this intervention on various aspects that shaped the country's future. In the first chapter, the security and economic dimensions of the intervention are

addressed, discussing the impact of international intervention during the fall of the Gaddafi regime and the resulting radical changes to security and stability in Libya, including the escalation of violence and internal conflicts that erupted after the collapse of the regime. The economic repercussions are also analyzed, especially with regard to the impact of the conflict on oil resources and the infrastructure of the Libyan economy. The study continues to discuss the political and economic repercussions of the intervention by highlighting how international intervention affected the period of political division in Libya and the war between the various parties, in addition to its role in obstructing or supporting political settlement efforts. The economic effects are also addressed, including the damage to the national economy due to the intervention and the exploitation of oil resources

*** مقدمة الدراسة**

يعد التدخل الدولي في الأزمات الداخلية للدول من القضايا المثيرة للجدل، لما يترتب عليه من تداعيات معقدة تمتد إلى الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية، ولقد كانت ليبيا منذ اندلاع الثورة في عام ٢٠١١م نموذجًا بارزًا لتأثير التدخلات الدولية على استقرار الدول ومستقبلها، يركز هذا الفصل على دراسة هذه التدخلات وانعكاساتها المتشابكة على الأمن والاستقرار، وكذلك على الاقتصاد والعملية السياسية في ليبيا.

تتناول الدراسة الأثر الأمني للتدخلات الدولية، حيث يُركز المطلب الأول على التدخلات الدولية خلال مرحلة سقوط نظام القذافي في عام ٢٠١١م، وكيف أسهمت هذه التدخلات في تشكيل المشهد الأمني الليبي الجديد. أما المطلب الثاني، فيستعرض آثار التدخل على تصاعد العنف والصراعات الداخلية التي تفاقمت بعد سقوط النظام، مما زاد من حدة عدم الاستقرار في البلاد.

وتركز الدراسة أيضاً على التداعيات السياسية والاقتصادية للتدخل الدولي، يبدأ بـــ المطلب الأول، الذي يدرس التدخلات الدولية في فترة الانقسام السياسي والحرب بين الأطراف الليبية (٢٠١٤م–٢٠٢٣م)، ومدى تأثيرها على الصراع المستمر بين القوى الداخلية، ويتناول المطلب الثاني تأثير التدخلات على جهود التسوية السياسية ومحاولات الوصول إلى حلول دائمة للأزمة الليبية، في حين يركز المطلب الثالث على الأثر الاقتصادي لهذه التدخلات، لا سيما فيما يتعلق بالموارد النفطية التي تُعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي، وكيفية تأثر الاقتصاد الليبي بهذه التدخلات الدولية.

من خلال هذا الفصل، يتم تحليل الأبعاد المختلفة للتدخل الدولي في ليبيا، مع تسليط الضوء على التشابكات بين الأمن والسياسة والاقتصاد، لفهم العوامل التي أدت إلى استمرار الأزمة وتعقيداتها.

*** أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١م، لما لها من تأثيرات عميقة على استقرار البلاد والمنطقة بأكملها، إضافةً إلى تقديم فهم أعمق لدروس التدخلات الدولية وأثرها على الديناميكيات الداخلية والخارجية للدول المستهدفة.

*** منهجية الدراسة**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لفهم التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١م. من خلال المنهج الوصفي، يتم استعراض الأحداث والوقائع المتعلقة بالتدخل الدولي وتحليل سياقه التاريخي والسياسي لتكوين صورة شاملة حول ملابسات التدخل. أما المنهج التحليلي فيُستخدم لتفسير الآثار الناتجة عن هذا التدخل على المستويات المختلفة، مع التركيز على تحليل ديناميكيات الصراع الداخلي والإقليمي وتقييم السياسات الدولية تجاه ليبيا. يُمكن هذا المنهج من تقديم رؤية معمقة تعتمد على البيانات والحقائق لفهم طبيعة هذه التداعيات وآثارها المستمرة.

*** تداعيات التدخل على الأمن والاستقرار في ليبيا**

رغم أن فكرة التدخل الدولي منوطة تحديدًا بمجلس الأمن الدولي باعتباره الجهة الوحيدة المنوط بها حفظ السلم والأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فضلًا عن أن المنظمات الإقليمية حال رغبتها في التدخل في أحد الصراعات الواقعة في نطاقها لابد أن تأخذ موافقة المجلس بموجب الفصل الثامن من الميثاق، إلا أنه أحيانًا تحتاج الدول الكبرى مبررًا للتدخل من قِبل المنظمات الإقليمية نظرًا لعدم وجود رغبة حقيقية في التدخل، أو بسبب الخشية من وجود اعتراضات لدى الرأي العام على هذا التدخل. وهو ما حدث في تدخل حلف الأطلسي إبّان الأحداث في ليبيا؛ حيث كان هناك موقف إيجابي للجامعة العربية داعم لفكرة التدخل متمثل في القرار رقم ٢٥١٧ بتاريخ ٥ مارس/آذار ٥١٩٩ الذي اتخذته الجامعة بشأن الموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين، وليس التدخل البري نظرًا لوجود خلاف على ذلك، وهو ما أكده في حينها وزير خارجية سلطنة عمان "يوسف بن علوي" الذي ترأّس اجتماع وزراء الخارجية؛ حيث أشار في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للجامعة عمرو موسى إلى أن الدول العربية توافقت على قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا، ورفضت في الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل العسكري البري؛ حيث أكد ابن علوي أن هذا الحظر ينتهي بانتها الأزمة الليبية.[١]

ولقد أصدرت الجامعة قراراً تضمن عدد من الإجراءات والتدابير منها دعوة مجلس الأمن إلى تحمل المسؤولية إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، وناءاً على هذه الدعوة قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم ١٩٧٠ الصادر في فبراير ٢٠١١ وتم التوافق على هذا القرار مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتضمن هذا القرار ما يلي: –

[١] بدر شافعي، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، العدد ١، ٢٠١٥/٠٣/١٩، ص ٤.

١- إدانة انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي تحدث في ليبيا.

٢- حضر توريد الأسلحة.

٣- إحالة الوضع للمحكمة الجنائية الدولية.

ومع محدودية تطبيق هذا القرار، تم اتخاذ القرار رقم ١٩٧٣ الصادر في ٢٠١١/٠٣/١٧م، وأكد القرار على التدخل الدولي في ليبيا وفق الممارسات التي يقوم بها مجل الأمن واقر القرار بقيام منطقة حظر جوي والتي تستجوب التدخل العسكري وهذا ما حدث من طرف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعدها انضم الحلف الأطلسي للعمليات.[٢]

*** التدخلات خلال مرحلة سقوط نظام القذافي ٢٠١١م**

أولاً: قرار مجلس الأمن رقم – ١٩٧٣ (٢٠١١)

استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أصدر مجلس الأمن قراره القاضي

بحماية المدنيين، الذي تضمن عدة نقاط أهمها معاقبة القذافي وحكومته، ومنع قواته من التقدم،

ومساعدة المدنيين وإنقاذهم منه، وتمثلت هذه التدابير فيما يلي:[٣] –

١- حماية المدنيين: أذن مجلس الأمن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام أن تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين، والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، وأوكل تنفيذ القرار إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وذلك باستخدام كافة التدابير الضرورية، بما فيها التدخل العسكري غير البري.

٢- فرض منطقة حضر جوي: قرر مجلس الأمن فرض منطقة حضر طي ا رن على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي بهدف حماية المدنيين، ويشمل الحظر الطائرات التجارية والعسكرية، ومنع تحليقها في الأجواء، ويستثنى من ذلك الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضاً إنسانياً، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني، وما يتصل بذلك من مساعدة أو إجلاء الرعايا الأجانب من ليبيا.

٣- تطبيق حظر الأسلحة على نطاق أوسع من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١): طالب مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء، ولاسيما دول المنطقة، بضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين (٩) و (١٠) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى ليبيا، أو القادمة منها، على أن تقوم بذلك داخل أراضيها، بما في ذلك الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار.

٤- حظر الرحلات الجوية وتجميد الأصول: قرر مجلس الأمن أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها، أو أن تهبط فيها أو عبورها، ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقاً على تلك الرحلة المعنية، ماعدا حالات الهبوط

[٢] رشا عطوة، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حلة الدولة الليبية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٣، ٢٠٢٢، ص ٢٣.

[٣] يوسف الرفاعي، التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة ٢٠١١ -٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ٢٠١٩، ص ١١٢.

الاضطراري، كما تم إضافة المزيد من أسماء الأشخاص والمنظمات إلى قائمة حظر السفر وتجميد الأموال، وتستند هذه القائمة حسب القرار كافة الأموال التي يملكها القذافي في أي من دول الأمم المتحدة، كذلك المطالبة بتجميد كافة أصول المؤسسة الوطنية للنفط، والبنك المركزي الليبي لتبعيتهما للقذافي ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة، بتشكيل لجنة مراقبة تتألف من ثمانية أشخاص، للتحقيق من تنفيذ القرارات جميعاً وبكامل بنودها.[٤]

٥- مسؤولية الحماية ضمن قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ (٢٠١١): إن قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣)، يجب أن ينظر إليه في سياق التطور المعياري لمسؤولية الحماية، إذ أعاد التأكيد على الأهداف التي وردت في القرار (١٩٧٠)، مع إيلاء اهتمام أكبر لمفهوم حماية المدنيين في ليبيا، في ديباجة القرار، وأذن للحكومات باستخدام جميع الوسائل بما في ذلك القوة لحمايتهم، بالإضافة إلى إعطاء جامعة الدول العربية دوراً رئيسياً من أجل تنفيذ التدابير المتصلة بحماية السكان المدنيين وبشأن منطقة حظر الطيران.

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن القرار (١٩٧٣)، هو أول قرار يتم في إطار مسؤولية الحماية، وبما أننا أمام مبدأ مسؤولية الحماية، فإن ما عزز التدخل الدولي في ليبيا هو استمرار الانتهاكات الجسيمة في حق الشعب الليبي، وعدم امتثال النظام الليبي للقرار(١٩٧٠) وعلى هذا الأساس تمت الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣)، بعد تصويت عشر دول لصالح القرار، وامتناع خمس دول عن التصويت.

جدول رقم (١): نتائج التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣).

الموافقون على القرار	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	بريطانيا	البرتغال	البوسنة والهرسك	كولومبيا	جنوب أفريقيا	الغابون	نيجيريا	لبنان
الممتنعون عن القرار	الصين		روسيا		ألمانيا		البرازيل		الهند	

تميز القراران ١٩٧٠ (٢٠١١)، ١٩٧٣(٢٠١١)، بخصوصية هامة. إذ يعدان أول تطبيق عملي لمسؤولية الحماية التي توصلت إليها اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، والذي أخذ به في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهما قراران تاريخيان في مجال حماية المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة.[٥]

ثانياً: تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا ٢٠١١/٠٣/١٩م.

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٣) أطلق حلف الناتو عملية (فجر الأوديسا) ضد نظام القذافي، وذلك بمشاركة كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا والسعودية والإمارات وقطر، والتي جاءت تحت شعار حماية المدنيين، ومن ثم غير اسمها إلى "عملية الحامي الموحد ".

وتولى حلف الناتو القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي) نفذتها) ٧٨ دولة من أعضاء الحلف ومن الشرق الأوسط ضمن عملية " الحامي الموحد " بتاريخ ١٧ مارس ١١٧٧ ، وهي: (بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، اسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة ولولايات المتحدة).

[٤] نفس المرجع السابق، ص ١١٢ – ١١٣.

[٥] نفس المرجع السابق، ص ١١٣ – ١١٤.

وفرض حلف الناتو منطقة حظر جوي على ليبيا، ما حرم القذافي من ميزة التفوق الجوي، وجعل جيشه مكشوفاً وعرضة للضربات الجوية من قوى الحلف، ما ساعد في تمدد قوى المعارضة والقضاء على القذافي، إلا أن الناتو ارتكب خطأ وقتل مدنيين.

والملاحظ أن حماية المدنيين كمبرر لحلف الناتو لهذا التدخل ليس كافياً وحقيقياً، إذ أن الهدف الحقيقي متعلق بالقضاء على القذافي وليس حماية المدنيين، وهو ما ذكرته دراسة لباحث من جامعة "هارفارد" نشرت عام ٢٠١٣ بمجلة "security International" والتي خلصت إلى أن الواقع يناقض ما تم الترويج له من تدخل حلف الناتو وهو الدافع الإنساني فقد تعامل الناتو بدمار أكبر مما اقترفه القذافي الذي استهدف المقاتلين في الأسابيع الأولى من الأحداث، وبينت الدراسة أيضاً أن تدخل الناتو جعل استمرار الأحداث أطول بست مرات عن المدة التي كانت لتستغرقها إن لم يتدخل فمن ثم تنتهي.

وقد حلف الناتو في ليبيا بعد هجماته على أهداف عسكرية ليبية منذ ٢٠١١/٠٣/١٩م، دعماً للمعارضة متمثلاً بالجنود والسلاح، وجاء هذا الدعم متزامناً مع إعلان نظام القذافي عرضاً يتضمن وقفاً لإطلاق النار والتوجه نحو التفاوض، إلا أن المعارضة المدعومين من حلف الناتو رفضوا هذا الحل واستمروا في القتال مما زاد من أعداد الضحايا، ومن اللافت إن التدخل الدولي لقوات الناتو بدأت فعلياً في الوقت الذي استعاد فيه نظام القذافي سيطرته على معظم المناطق في البلاد، وكانت المعرضة قد باشروا بالانسحاب باتجاه الحدود المصرية.[٦]

*** عملية فجر الأوديسا**

بتاريخ ٢٠١١/٠٣/١٩م اطلق حلف شمال الأطلسي عملية عسكرية في ليبيا أطلق عليها "فجر الاوديسا"، والتي بدأت بعد إصدار قراري مجلس الامن الدولي ضد الجماهيرية الليبية قرار ١٩٧٣ لفرض حظر طيران جوي على ليبيا والقرار ١٩٧٠ لحماية المدنيين.

حشدت دول التحالف قواتها لشن غارات جوية بدأتها يوم ١٩ الربيع ٢٠١١م بعملية اطلق عليها اسم "فجر الأوديسا" بقيادة الاميرال الامريكي ساموبل لوكير" واستمرت عشرة ايام، أطلق خلالها (١١٠ صاروخ توماهوك) استهدف "الدفاعات الجوية ومراكز القيادة ومعسكرات" في مختلف مدن ليبيا، كما استهدفت (تمركز القوات العسكرية التابعة لقوات الشعب المسلح)على مشارف مدينة بنغازي، نفذت المهمة (طائرات هجومية وقاذفات صواريخ) بعضها انطلق من (حاملات طائرات أمريكية وفرنسية) متمركزة في عرض المتوسط، وأخرى انطلقت من قواعد عسكرية في إيطاليا وجزر في البحر المتوسط وايضا من القاعدة الاميركية من مدينة شتوتغارت الالمانية، ومن ثم سلمت المهمة لحلف الناتو يوم ٢٠١١/٠٣/٣١م واطلق عليها عملية "الحامي الاوحد" بقيادة "الجنرال الكندي تشارلز بوشارد" و استمرت العملية حتى يوم ٢٠١١/١٠/٢٠م،

[٦] عبد الرحيم أحمد، حسام فتحي، مبررات التدخل العسكري للناتو في ليبيا بين المشروعية وعدم المسؤولية، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠٢٤م، ص ١٤٣ – ١٤٤.

بسقوط معمر القذافي على أرض المعركة في مسقط رأسه سرت وتدمير شامل للقوات من عناصر ومعدات.

ومن اهم المقاتلات التي شاركت في العمليات: –

١– شاركت امريكا في عملية فجر الأوديسا بطائراتها [B2 B52, F22, F16, F18, Awacs3] و غواصة يو اس اس فرجينيا بجانب الدعم اللوجستي.

٢– فرنسا اشتركت بطائراتها الرافال والميراج وحاملة الطائرات شارل ديغول والتي ضلت في عرض البحر المتوسط طيلة اشهر القصف، حاملة مروحيات تونير.

٣– المملكة المتحدة شاركت بطائراتها التايفون والتورنادو، حاملة المروحيات إتش إم إس أوشين، وغواصة وسفينتين حربيتين.

وفي اواخر شهر الماء ٢٠١١ دخلت عملية الحامي الاوحد مرحلة جديدة بتدخل طائرات الاباتشي فرنسية وانجليزية وكان لها تأثير كبير في حسم المعارك، وقد قدم قائد عملية الحامي الاوحد تقريره إلى السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي "الناتو" بعد انتهاء العمليات والذي ذكر فيه بالأرقام:–[٧]

جدول رقم (٢): الدول وعدد الأفراد المشاركين في عملية "فجر الأوديسا".

الدولة	عدد القوات
الولايات المتحدة	٨٥٠٧
المملكة المتحدة	١٣٠٠
فرنسا	٨٠٠
إسبانيا	٥٠٠
كندا	٥٦٠
رومانيا	٢٠٥
هولندا	٢٠٠
بلغاريا	١٦٠
بلجيكا	١٧٠
السويد	١٢٢
النرويج	١٤٠
الدنمارك	١٢٠
قطر	٦٠
الإمارات	٣٥
الأردن	٣٠
إجمالي عدد القوات	**١٢٩٠٩**

وقد قصفت الحلف الأطلسي العديد من الأهداف العسكرية ولم تستثني المباني المدنية، فقد سجلت سقوط ضحايا جراء غارات "حلف الناتو" في كل من عرادة بطرابلس حيث اودت غارة بحياة عائلة كاملة ، و غارة استهدفت مترل عضو مجلس قيادة الثورة ومدير ادارة الاستخبارات العسكرية الفريق "الخويلدي الحميدي" في صرمان، فقد احفاده بسببها وجزء من عائلته، وغارة استهدفت مسيرة لم الشمل في البريقة راح ضحيتها عدد من حفظة القرآن الكريم ليلاً، و أكبر مجزرة للناتو سجلت في ماجر في زليتن حيث استهدفت عدة صواريخ منازل كانت تأوي عائلات فرت من مناطق التراع، و غارات عدة لم يتم حصر ضحاياها بشكل رسمي حتى هذه اللحظة في كل من مدينتي سرت وبني وليد.

[٧] ويكيبيديا، https://urlzs.com/xbFcV.

خريطة رقم (١): توضح آماكن تواجد قوات الحلف الأطلسي البحرية والقواعد الجوية في بداية التدخل الدولي في ليبيا

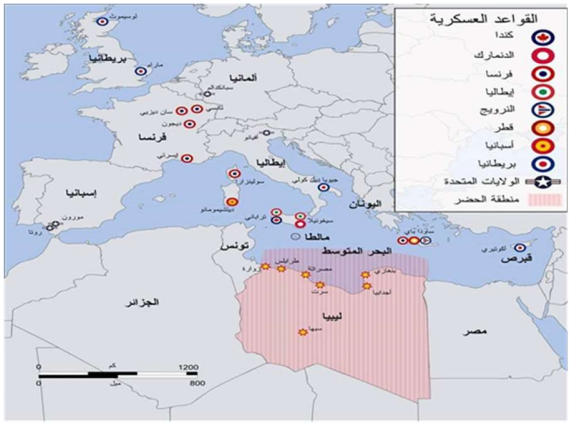

[8]ووفق تقرير نشره حلف الناتو على موقع الحوار المتمدن سنة ٢٠١٣ فن النية كانت مبيتة لاسقاط الدولة الليبية وغتيال زعيمها قبل صدور قراري مجلس الامن ١٩٧٠-١٩٧٣ ، وحيث قام حلف شمال الاطلس منذ يوم ٩ مارس ٢٠١١ بمراقبة جوية لليبيا عن طريق حاملة الطائرات شارل ديغول و وفقاً للإحصائيات حلف الناتو في تقريره يوم ٢٠١١/١١/٠٢ اقر فيه ن اكثر من ٢٦٠ طائرة قد شاركت بالمهمة اضافة الى ٢١ قطعة بحرية و ما يناهز ٨٠٠٠ جندي من عدة دول و اكثر من ٢٦٥٠٠ طلعة جوية منها ٩٧٠٠ طلعة قصف جوي دمرت اكثر من ٥٩٠٠ هدف عسكري ومدني.

وانتهت هذه العملية بدخول قوات المعارضة مدعومة بحلف الناتو لمدينة سرت معقل العقيد القذافي ومقتل القذافي في أرض المعركة مع قواته واسر البقية بعد ان قامت طائرات حلف الناتو واساطيله البحرية المذكورة بمسح كل مقاومة و تمركزات مسلحة أمام المعارضة.[9]

*** تصاعد العنف والصراعات الداخلية بعد سقوط نظام القذافي**

أولاً: الوضع الأمني في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي

مرت الدولة الليبية بعدة مسارات بعد سقوط نظام القذافي بعدة مسارات، حيث شهدت ليبيا تغير جديد في نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص وضعها العسكري والأمني، الذي افرزه سقوط النظام فيها، ابتداء من تشكيل المجلس الانتقالي، إلى انتخاب المؤتمر الوطني، ثم الانقسام السياسي والعسكري عام ٢٠١٤م، وكذلك اتفاق الصخيرات في عام ٢٠١٥م، وجمود الأزمة في عام ٢٠١٧م، وفشل جهود الأمم المتحدة، وصولا إلى معركة طرابلس في عام ٢٠١٩م.[10]

أ- بداية انتشار الأسلحة وأزمة الحدود: غرق البلد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمول(MANPADS)، والصواريخ المضادة للدروع، وصواريخ الغراد، ومدافع الهاون، وقد زوّدت أيضاً فرنسا وقطر وبلدان أخرى "قوات المعارضة" بالأسلحة خال الحرب، بحيث ساهمت قطر بأكثر من ٢٠,٠٠٠ طن من الأسلحة، بما فيها البنادق الهجومية، والقاذفات الصاروخية العديمة الارتداد(آر.بي.جي) وغيرها من الأسلحة الصغيرة. وقد

8 المصدر:
https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/b/b7/Coalition_action_against_Libya-ar.svg/800px-Coalition_action_against_Libya-ar.svg.png

[9] ويكيبيديا، https://urlzs.com/xbFcV.

[10] أيمن شبانة، الصراع الليبي عوامل التصعيد ومالات التسوية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد ٥٥، العدد ٢٢٠، ٢٠٢٠، ص ٧٤.

زوّدتهم قطر وفرنسا أيضاً بصواريخ مضادة للدروع من نوع ميلان (Milan)، والأهمّ من ذلك كله، كانت مخزونات أسلحة القذافي الخاصة والتي تُركت سائبة بمعظمها خلال الحرب، وبحسب تقدير الأمم المتحدة، كانت القوّات المسلّحة الليبية تملك، بتاريخ الإطاحة بالقذافي، بين ٢٥٠,٠٠٠ و٧٠٠,٠٠٠ ساح ناري، تعتبر بأغلبيتها (أي بين ٧٠ و ٨٠ في المئة) من البنادق الهجومية.

وقدّر جهاز الاستخبارات البريطاني المعروف باسم الاستخبارات العسكرية، القسم ٦ (إم.آي. ٦ [MI6]) أنّ ليبيا كانت تضمّ ملايين الأطنان من الأسلحة، أي أكثر من الترسانة الإجمالية للجيش البريطاني. هذا، وهدّدت هذه الأسلحة أمن ليبيا الآن.[١١]

وفي هذه الأثناء، طرحت الأعداد الكبيرة لمنظومات الدفاع الجوي المحمول وبقايا برنامج القذافي للأسلحة النووية تهديداً يتجاوز حدود ليبيا. اشترى القذافي ما يصل إلى ٢٠٠٠٠ منظومة دفاع جوي محمول سوفييتية، وهو عدد مذهل قد يشكّل تحدياً كبيراً في وجه عملية التتبع والجمع. موّلت الولايات المتحدة البرنامج لاسترداد منظومات الدفاع الجوي المحول، على الرغم ممّا تردّد بأنّ متعاقدين من جنوب أفريقيا كانوا يديرون هذا البرنامج. وفي الوقت نفسه، كان هناك ٦,٤٠٠ برميل معروف من اليورانيوم المعالج جزئياً ،(والذي يُعرف بتسمية الكعكة الصفراء[Yellow]) Cake مخزّن في ليبيا في منشأة بالقرب من سبها في الجنوب، وموضوعة تحت حراسة كتيبةٍ من الجيش الليبي، بشكلٍ غير مضبوط. وبتاريخ الإطاحة بالنظام، لم تكن ليبيا أيضاً قد استكملت بعد عملية تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية، و لم يكن قد تمّ تدمير سوى ٥١ بالمئة من مخزونها الأصلي من غاز الخردل الذي بلغت كميّته ٢٤.٧ طن متري.(على الرغم من أنّه قد تم استكمال هذه المهمة بنجاح في مطلع العام ٢٠١٤).

وبما أنّ حدود ليبيا كانت طويلة جداً وعرضة للاختراق، شكّلت هذه الأسلحة السائبة تهديداً للمنطقة الأوسع، وما بعدها. وعلى الرغم من ذلك، اعتبرت السيطرة على الحدود الجنوبية الليبية الممتدة على طول ١,٦٨٠ ميلاً مهمةً ضخمة. فقد سعى القذافي إلى السيطرة – وربما التأثير – على الحدود إلى حدٍّ كبيرٍ من خلال بناء تحالفات مع القبائل التي كانت تتنقّل بشكلٍ منتظمٍ ذهاباً و إياباً عبر هذه الحدود، و لم يتطلّب بناء نظام حدودي حديث قدرات تكنولوجية، على غرار الطائرات من دون طيار وأنظمة رصدٍ أخرى، فحسب، وإنّما أيضاً موظفين وهيكليات إدارية فعّالة وتنسيق جيّد بين الحكومات.

قد تأمل ليبيا باستخدام ثروتها النفطية من أجل الاستحواذ على التقنيات المطلوبة، ولكنّ القوة العاملة والحاجات الإدارية لتحقيق سيطرة فعالة على الحدود تشكلّ تحدياً أكبر، بالنظر إلى الفوضى التي تعمّ مؤسسات الدولة في ليبيا.[١٢]

ب- الوضع السياسي بعد سقوط نظام القذافي: شهدت ليبيا أول انتخابات تشريعية بعد أربعة عقود من حكم القذافي في

[١١] كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل، مؤسسة RAND، 2014، ص ٨-٩.

[١٢] كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، المرجع السابق، ص ٩-١٠.

يوليو/تموز ٢٠١٢. وصوت الليبيون لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام الذي تسلم صلاحيات المجلس الوطني الانتقالي بعد شهر على انتخابه.

فقد شكّلت "الجماعات المسلحة" التي شاركت في القتال ضد قوات القذافي، التحدي الأبرز أمام قيام نظام سياسي جديد بعد سقوط السابق.

ففي عام ٢٠١٤، انطلق حراك مدني للمطالبة بإجراء انتخابات جديدة وعدم التمديد للمؤتمر الوطني العام، وأتت الانتخابات الجديدة بغالبية معارضة "للجماعات الإسلامية" الذين قاطعوا المجلس الجديد.[١٣]

وقد شهدت ليبيا استقطاباً حاداً على خلفية عملية "كرامة ليبيا" العسكرية التي أعلنها اللواء متقاعد خليفة حفتر، واستهدفت "جماعات إسلامية متشددة"، ثم تطورت لتستهدف المؤتمر العام الذي هيمن عليه "الإسلاميون"، ولا شك أن الصراع بين التيار المدني "والتيار الإسلامي" يحتل جزءاً من هذا الاستقطاب، إلا انه ليس الوحيد، إذ تدخل عوامل أخرى منها اعتبارات قبلية ومناطقية.

ويمكن وضع خريطة ميدانية للصراعات، كالتالي:-

في الشرق: هناك ثلاثة أطراف للصراع في بنغازي ودرنة، وهي: -

أ- قوات حفتر، وتضم ضباطاً سابقين وجدوا أنفسهم متهمين من قبل الثوار، ورفضت رئاسة الأركان العامة للجيش ضمهم ودمجهم في الجيش الليبي، وأصبحوا هدفاً للجماعات المتطرفة بحجة أنهم من "أزلام النظام السابق"، ومعهم (كتيبة حسن الجويفي في برقة الحمراء، وهي كبرى الكتائب في الشرق، وكتيبة أولياء الدم، والقبائل الكبرى في الشرق الليبي التي استطاع حفتر التنسيق معها وضمها إلى صفوفه).

ب- القوى المتشددة، وتضم "تنظيم أنصار الشريعة الإسلامية"، والذي تعتبره الولايات المتحدة تنظيماً إرهابياً، و"كتيبة شهداء ١٧ فبراير"، و"كتيبة راف الله السحاتي"، وجيش "الشورى الإسلامي" في درنة.

ج – القوات الحكومية مثل قوات الشرطة وقوات الصاعقة وقوات الجيش الشرعية.

٢- في مصراتة: توجد بها "قوة درع ليبيا"، وتنقسم إلى ثلاثة لواءات رئيسية في شرق ووسط وغرب ليبيا.

١- في الغرب: توجد التشكيلات المسلحة المحسوبة على "الزنتان"، مثل "كتيبة القعقاع" و"كتيبة الصواعق" و"لواء المدني"، وهي تؤيد اللواء "حفتر"، ومن الناحية الأخرى ترفض "غرفة عمليات ثوار ليبيا" المقربة من الإخوان، وفصائل "درع ليبيا" مبادرة "حفتر" وتدعم "الإسلاميين"، وهكذا تبدو الأمور في الغرب معقدة بسبب الصراع القبلي، وانتشار الأسلحة.

تداعيات الأوضاع المتردية في ليبيا، ثمة تداعيات عديدة في مختلف النواحي السياسية، والاقتصادية، والأمنية، يمكن الإشارة إليها مع تردي الأوضاع في ليبيا: -

١- سياسياً: هناك تفكك سياسي وانهيار لمؤسسات الدولة وخلافات بين السلطة التنفيذية والتشريعية، حيث يحاول رئيس المؤتمر الوطني التدخل في عمل الحكومة، ويتمثل ذلك في: -

[١٣] ١٢ عاماً على سقوط القذافي: ما هي أبرز الأحداث التي شهدتها ليبيا؟، بي بي سي عربي، ٢٠٢٣/٠٨/٢١، https://www.bbc.com/arabic/articles/clezge80xepo، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٢/٢٨م.

أ– عدم نجاح الحكومة في تقديم حلول نافذة لاحتواء مشكلة الميليشيات بصفة عامة، وتحديداً عدم القدرة على نزع أسلحتها، ودخول تنظيمات متطرفة على الخط، بما يزيد من تعقيد الوضع. ويعكس الإصرار على حمل السلاح انعدام الثقة بين مختلف تشكيلات المعارضة الليبية وعدم توافق حول خطة ما بعد سقوط القذافي، مما يعني غياب القيادة في ليبيا.

ب– تحالف الكتائب المدججة بالسلاح مع فصائل سياسية متنافسة، وهي غالباً ما تبدي ولاء لمناطقها أو مدنها أو للقادة العسكريين المحليين أكثر من ولائها للحكومة المركزية، مما يزيد التنافر داخل الدولة.

ج– إن البرلمان الجديد أغلبيته معارضة للإخوان المسلمين الذين يرفضون التسليم بهزيمتهم.

٢– اقتصادياً: هناك شبه توقف في المنشآت الاقتصادية خاصةً البترولية بعد توقف شحن صادرات البترول في بعض المواقع، وسيطرة ميليشيات على الموانئ لأكثر من عام.

٣– أمنياً: ينتشر السلاح في ليبيا، ففي مصراتة وحدها على سبيل المثال تسيطر الكتائب على أكثر من ٨٢٠ دبابة وأكثر من ٢٣٠٠ سيارة مجهزة بأسلحة ثقيلة.[١٤]

*** التداعيات السياسية والاقتصادية للتدخل الدولي**

اخذت الدولة الليبية منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١١م منحى تصاعدياً زاد من تعقيدها، ارتباطاً بتعدد أطرافها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتزايد تداعياتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتردي الأوضاع الانسانية حيث تحولت البلاد إلى بؤرة صراع دائم على خلفيات متعددة، فقد أصبحت الدولة الليبية تعيش حالة من الانقسام السياسي والانفلات الأمني، وتعمقت هذه الحالة بالاشتباك العسكري المباشر بين طرفي الأزمة، في ظل تداخل الأطراف الإقليمية والدولية، ومن بين هذه الدول (روسيا – وتركيا).

*** التدخلات في فترة الانقسام السياسي والحرب بين الأطراف**

أولاً: الانقسام السياسي والعسكري عام ٢٠١٤م

يعد المنتصف من عام ٢٠١٤ الأوضح في الصراع الليبي على السلطة إذ انقسمت القوي المتصارعة جهويا وأيديولوجيا، وأصبحت جغرافيا متقطعة الأوصال، والصراع والنزاع يتسع بين مكوناتها المحلية، وانضمت إلى النزاع مكونات سياسية واجتماعية وعسكرية محسوبة على نظام القذافي، كما اتضحت المعسكرات الإقليمية والدولية الداعمة لكل طرف في الصراع.[١٥]

وكان قانون العزل السياسي نقطة ((فاصلة في المرحلة الانتقالية، وعلى أثره تكثفت كل القوي المتضررة من القانون من أجل منع إصداره ، مما أدي إلى شق القوي السياسية المعارضة للقذافي التي تكثفت خلال التظاهرات الليبية عام ٢٠١١م واستغل اللواء خليفة حفتر هذا الانشقاق وأطلق في ١٦ مايو من عام ٢٠١٤، ما يسمى بعملية الكرامة في شرق ليبيا التي استهدفت في بدايتها تطهير ليبيا من الجماعات الجهادية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخليا وإقليميا

[١٤] جمال مظلوم، خريطة متشابكة مستقبل الصراع المتفاقم في ليبيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٠٢ سبتمبر، ٢٠١٤، العدد١.

[١٥] إسماعيل رشاد، دور الجماعة الاجتماعية والدينية في الصراع على السلطة في ليبيا، المركز الليبي للبحوث والتنمية، طرابلس، ٢٠١٦، ص ٤.

(الإرهاب)، ثم اتسعت لتشمل أهدافا سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية، إن طالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام، وتشكل حكومة طوارئ وإجراء انتخابات عامة، لذا رأت بعض الجماعات الليبية إن عملية (الكرامة) ليست لمكافحة الإرهاب كما ادعى حفتر، وبما كانت ترمي منع تصاعد هيمنة الإخوان المسلمين والأحزاب السلفية، والقوي الجهادية السابقة المنخرطة في العمل السياسي بل أن البعض الآخر وصف ان تلك العملية ترمي إلى إعادة النظام السابق إلى السلطة مرة أخري)).[١٦]

وفي المقابل قامت مجموعات في الغرب الليبي محسوبة على كتائب مصراته بإطلاق عملية عسكرية مضادة سميت (بفجر ليبيا) في ١٣ يوليو من عام ٢٠١٤م أي بعد شهرين من بدء عملية الكرامة، ومثلما سعت عملية الكرامة إلى السيطرة على بنغازي، استهدفت عملية فجر ليبيا منع خصومها من محاولات الهيمنة على العاصمة طرابلس.[١٧]

وبين تاريخ إطلاق العمليتين، لم يؤد التوافق على إجراء انتخابات عامة جديدة في يوليو من عام ٢٠١٤م، بوساطة الأمم المتحدة، إلى حل مشكلة الشرعية والتمثيل، بل زادها تعقيدا، وجرت الانتخابات وبنسبة مشاركة (١٨٪)، وأسفرت نتائج الانتخابات عن تقدم قوي التحالف الوطنية ورفضت تيارات أخري تلك النتائج، التي لم تحصل سوي عشرين مقعدا من بين مائتين مقعد في البرلمان، مما أدي إلى انقسام سياسي حاد في البلاد، وفي قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا، أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق بدلا من مدينة بنغازي، وفي أثر ذلك رفعت حكومة طرابلس دعوي في المحكمة العليا تطعن في صحة إجراءات استلام وتسليم مبني البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) في طرابلس، (و البرلمان الحالي) في طبرق.[١٨]

هذا الأمر السابق الذكر فتح مجالا للتدخل الخارجي وبخاصة الإقليمي منه الذي زاد من حدة الصراع والانقسام السياسي الداخلي الدعم الأطراف المتصارعة، حتى أصبح كل طرف اله حلفاء إقليمين يدعون اتجاه الطرف الآخر، فمصر والإمارات والسعودية وجدت في دعم عملية الكرامة والبرلمان الراعي لها فرصة المحاربة التنظيمات الإسلامية والثورية المدعومة من قبل المؤتمر، بل وصل هذا الدعم حدته إلى عمليات قصف جوي خارجي القوات فجر ليبيا في أغسطس ٢٠١٤م انضمت فيه كل من مصر والإمارات بالمقابل وجهت اتهامات القوات فجر ليبيا بتلقي الدعم العسكري من قطر وتركيا والسودان المحاربة خصمها من قوات الكرامة التي أعلنت الحرب عليها.[١٩]

أما الحكومتان فتتمثل بالحكومة الليبية المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب في طبرق والتي انتقلت إلى مدينة البيضاء في

[١٦] خالد حنفي، ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٦٥.
[١٧] محمد الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ١٩، ٢٠١٥، ص ١٩.
[١٨] كامل عبد الله، ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الاقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٥٢.
[١٩] محمد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

الشرق ليبيا الممارسة مهامها برئاسة (عبد الله الثني) وفي حين شكل البرلمان في الغرب حكومة تمثله سميت بحكومة الإنقاذ الوطني برئاسة (عمر الحاسي).[٢٠]

وتحول الانقسام السياسي إلى مواجهة مسلحة شاملة مع نزوع الأحزاب والنواب في كلا الطرفين إلى تأييد كل من عملية الكرامة أو فجر ليبيا وتبنها، الأمر الذي أدي إلى فشل وساطة الأمم المتحدة واستقالة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا طارق متري) الذي حاول التقريب بين القوي الليبية، واستبداله بالإسباني (برناردينو ليون).[٢١]

ومع هذا الانقسام السياسي الكبير الذي أوصل ليبيا إلى حافة التقسيم بين قسمين شرقي وغربي لكل منهما حكومة وبرلمان خاص به، ونتيجة فوضى السلاح وعجز القوى السياسية والعسكرية الليبية عن إنتاج مصالحة وطنية تؤدي إلى إعادة بناء أجهزة الدولة، لاسيما الجيش والأمن، وفرض سلطاتها على كامل البلاد، وفي ظل استياء شعبي من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والانفلات الأمني وانقسام إقليمي انعكس على ليبيا في صورة اقتتال داخلي، وجد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بيئة ملائمة للظهور والانتشار.[٢٢]

إذا انتشرت عناصر التنظيم في ليبيا وخاصة في عام ٢٠١٤م بعد أن أعلنت جماعة أنصار الشريعة المسيطرة آنذاك على مدينة درنة مبايعتها للتنظيم، وفي عام ٢٠١٥م استطاع تنظيم داعش من السيطرة على مدينة سرت وعدها عاصمة للدولة الإسلامية في شمال إفريقيا، مستفيدة من وجود حالة الاستياء بين أبناء المدينة التي كانت تعد معقلا كبيرا لنظام القذافي، وادي التنافس السياسي بين الحكومتين وانتشار الجماعات المسلحة وخاصة المتطرفة منها إلى دخول ليبيا، حيث تصدرت الأمم المتحدة الواجهة كوسيط أو طرف محايد يجمع بين الأطراف الليبية المختلفة فيما بينها من أجل إيجاد تسوية سياسية تحت رعايتها ولمنع انزلاق الأوضاع نحو الهاوية أكثر من ذلك، لذلك رعت الأمم المتحدة مجموعة من الاجتماعات في دول كالجزائر وتونس والمملكة المتحدة وسويسرا التي ضمت العديد من التيارات الليبية المختلفة، وأفضت إلى توصل المجتمعون إلى توقيع الاتفاق السياسي الليبي أو ما يسمى (اتفاق الصخيرات).

ثانياً: اتفاق الصخيرات (٢٠١٤م)

وفي ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ تم التوقيع النهائي علي وثيقة الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية، إذ وقعت وفود عن المؤتمر الوطني العام بطرابلس ومجلس النواب المنعقد في طبرق، والنواب المقاطعين لجلسات هذا المجلس، فضلا عن وفد من المستقلين وبحضور المبعوث الأممي إلى ليبيا برناردينو (ليون)، وقد نظم هذا الاتفاق مرحلة انتقالية لمدة ثمانية عشر شهرا تنتهي بانتخابات برلمانية بعد إصدار دستور جديد ويتم خلالها تشكل حكومة الوفاق الوطني يرأسها رئيس مجلس الدولة، وتشكل مجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر

[٢٠] خالد حنفي، الأزمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الإنقاذ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١١٩.

[٢١] ورقاء رحيم، النزاعات المسلحة وأثرها على تفكك دولة ليبيا بعد ٢٠١١، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٢٢، ص١٤٠.

[٢٢] محمد أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيار العنف، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٩، ص ١٦.

الوطني العام الجديد والإبقاء علي المجلس النواب المنتخب في يونيو من عام ٢٠١٤م ومقره طبرق ووفقا للاتفاق اختير فائز السراج رئيسا للحكومة ورئيس المجلس الرئاسي في نفس الوقت.[٢٣]

وحظي الاتفاق السياسي الليبي بدعم دولي في الاجتماعات الدولية التي عقدت كانون الأول ٢٠١٥م في مدينة روما بمشاركة رجالات الدولة رفيعي المستوي أمثال وزير الخارجية التركي "جاويش أوغلوا" ووزير الخارجية الأمريكي وزير الخارجية الإيطالي، علاوة علي ذلك أعربت الدول الأعضاء في الجامعة العربية مرارا وتكرار في اجتماعاتها المختلفة عن دعمها وتأييدها للاتفاق السياسي الليبي والمجلس الرئاسي، كما حظيا بدعم منظمات اخري كالاتحاد الافريقي ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي في حين تعد الأمم المتحدة الجهة الفاعلة الأساسية التي هيأت الأرضية التي ساعدت على ظهور الاتفاق السياسي الليبي والمجلس الرئاسي بشكل فعلي.[٢٤]

وعندما نجح المبعوث الدولي في التوصل في هذا الاتفاق بين ممثلي القوي السياسية والقبائل الليبية إلى اتفاق سياسي تعرض هذا منذ التوقيع عليه وعند تنفيذه لاعتراضات العديد أعضاء مجلس النواب خاصة فيما يتعلق بمعايير اختيار وزراء حكومة الوفاق الوطني وأعدادهم وصلاحيات المجلس الرئاسي في الاشرف على عمل الجيش الوطني الليبي، ونظراً لاستمرار هذه الاعتراضات استمرت ظواهر الازدواجية أو التعدد في مؤسسات الدولة الليبية من، حيث أصبح هناك في ليبيا مجلسان وثلاث حكومات تعمل في طرابلس وطبرق.

وهكذا أو بدلا من أن يمثل هذا الاتفاق السياسي الذي تم اعتماده من مجلس الأمن الدولي بداية مرحلة جديدة من الوفاق الوطني الليبي أصبح يمثل بذاته نقطة اختلاف أضافت المزيد علي تعقيد الموقف في ليبيا.[٢٥]

وبالرغم من الشرعية الدولية التي تتمتع بها حكومة الوفاق الوطني وسيطرتها على إيرادات الدولة الليبية من عائدات النفط والسيولة المتوافرة داخل المصرف المركزي، الا انها كانت حكومة ضعيفة، ومن اهم مؤشرات ضعف تلك الحكومة هي: -

١- ادار فائز السراج حكومته لمدة شهر من داخل عمليات القاعدة البحرية، ولم يستطيع الانتقال إلى قلب العاصمة طرابلس الا بعد السماح له بالدخول من الجماعات المسيطرة عليها، مقابل السماح لتلك الجماعات بالاحتفاظ بنفودها وإدارة الملف الأمني وسلطتها المالية.

٢- سيطرة المجلس الرئاسي برئاسة السراج علي العاصمة وعلى الوزراء محدودة، فقد بقيت عدة وزرات خارج العاصمة تحت سيطرة حكومة الإنقاذ الوطني.

٣- منذ وصول المجلس الرئاسي إلى طرابلس لم يكن قادرا على وضع الاستراتيجيات، وبد انه يفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ قراراته، وهذا أدى إلى تدهور في الاقتصاد وفي الخدمات.

---

[٢٣] المرجع السابق، ص ٥٥.

[٢٤] امرح ككيلي، العلاقات التركية الليبية مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، رؤية تركية، أبحاث ودراسات، ٢٠١٧، ص ٩٢.

[٢٥] هاني خلاف، الخريف الليبي بين مسؤولية الأطراف الليبية ومسؤولية الأطراف الدولية والعربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد ١٧٠، ٢٠١٧، ص ٣٧.

٤- عجز وضعف المجلس الرئاسي عن اتخاذ ايه خطوات حقيقة إزاء عملية التدقيق في القطاعات الأمنية الليبية على النحو عليه في المادتين (٣٤ و ٤٢) من اتفاق السلام الليبي.

٥- فشلت حكومة الوفاق الوطني في حل المليشيات المسلحة المسيطرة على العاصمة طرابلس بل حاولت التعامل معها بدمجها كقوات عسكرية وشرطة تابعة لها فيما يسمي بقوات الحرس الرئاسي، لكن هذا الحل اعطى هذه المليشيات المسلحة التي تأتمر بأمره اشخاص مدنيين، وليست قوات عسكرية نظامية، سببا لزيادة توغلها وتحكمها في مفاصل الدولة بقوة السلاح، كما ان هناك عمليات دفع أموال لهذه المليشيات تقدر بالمليارات مما أوجد حالة من نقص السيولة، وتدني في الخدمات.[٢٦]

ثالثاً: حالة الجمود السياسي بين عامين (٢٠١٧ -٢٠١٨)

انطلق المسار الدستوري في فبراير ٢٠١٤م بانتخابات هيئة لصياغة الدستور يخضع للاستفتاء الشعبي لكن المسار الدستوري واجه العديد من التحديات وامتداد الخلاف والانقسام إلى الهيئة ذاتها فصارت هي وعملها مثار تنازع بين أعضائها اثر عرضها لبعض نصوص المسودة الأولى لمشروع الدستور في ٢٠١٦م ، كما تعمق الخلاف والرفض بعد إقرار أغلبية الهيئة مسودة جديدة في يوليو ٢٠١٧م، حيث استمرت مقاطعة ممثلي بعض الجماعات الثقافية للهيئة واجتماعاتها وأعلن ممثلو الطوارق واعلنوا رفضهم للنصوص بالهوية الليبية، واعلنوا مقاطعتهم الأعمال الهيئة ، وسبقتها، مقاطعة معلنة من جانب ممثلي الامازيغ الذين طالبو بضرورة دسترة لغتهم بجانب اللغة العربية، بينما كانت أقوى الاحتجاجات ضد المشروع تنطلق من ميله إلى تمكين رجال الدين من إحكام السيطرة على التشريعات إضافة إلى ضعف المحتوي الحقوقي والمركزية، بينما تري أطراف أخري أنه يعكس صعوبة صياغة الدستور في ظل الانقسام، والصراع واستبعاد أو تهميش فئات وقطاعات عريضة من السكان.[٢٧]

استهلت ليبيا عام ٢٠١٧م بمشهد عام يتسم بالجمود اذا ظلت القضايا الخلافية الخاصة باتفاق الصخيرات معلقة تشكل المجلس الرئاسي من حيث العدد ووضع القوات المسلحة داخل هيكل الدولة، وتشكيل الحكومة، وظل خيار الحسم العسكري في مواجهة التسوية خيارا قائما، وقد بدأ العام بتعديل في موازين القوي في الداخل الليبي، فمن ناحية تمكن المجلس الرئاسي بقيادة فائز السراج، وهو ما يمكن ان نطلق عليه ممثل الغرب الليبي في الصراع، من هزيمة تنظيم داعش وطرده من مدينة سرت التي كان يتمركز بها، وتم ذلك من خلال قوات البنيان المرصوص التي أعلنت ولاءها للمجلس الرئاسي، والتي تلقت دعما جويا من الطائرات الامريكية في سياق تلك المعركة، ومن ناحية اخري رد الجيش الوطني الليبي، ممثل الشرق بالقبض علي قيادات ميليشيا حرس المنشآت النفطية، وإعادة عوائد النفط للدولة الليبية، وبالتالي بدأ الداخل الليبي عام ٢٠١٧ بصراع حول الربط بين التقدم الميداني علي الأرض والحد الأقصى من المكاسب السياسية التي من الممكن تحقيقها من خلال هذا التقدم، وهو ما استفاد به الشرق الليبي

[٢٦] تحليل السياسات، الأزمة الليبية تدخل مرحلة جديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، تقدير موقف، شارع البصرة، ٢٠٢٢، ص٥.

[٢٧] تحليل السياسات، الأزمة الليبية تدخل مرحلة جديدة، المرجع السابق، ص ٥.

كثيرا و لم يتمكن الغرب من مضاهاة مصارعيه علي الجانب الشرقي الحجم نفسه من المكاسب السياسية.[٢٨]

حيث كانت خيارات التسوية في هذا العام فيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة في ليبيا مرحلة المبعوث الأممي مارتن كوبلر، وغسان سلامة، فلقد حرص كوبلر خلال فترته علي هدف واحد وهو الحفاظ على اتفاق الصخيرات كمرجعية للشرعية ومحاولة إيجاد آليات لتنفيذ ما يتفق عليه الفرقاء الليبيين وبالتالي كان الدور الرئيسي لكوبلر هو الحفاظ على الشرعية الهشة للاتفاق وهي التركة التي ورثها كوبلر من سلفه برناردينو ليون، دون أن يسعي لتعديل شيء فيها، وبالرغم من انفتاح كوبلر على عدد أكبر من الأطراف الليبية بالمقارنة بليون، فإن دوره ظل اجرائيا منصبا فقط علي محاولات تقريب وجهات النظر، من خلال آليات عمل الأمم المتحدة حتى يتمكن من تفعيل الاتفاق وفي يونيو ٢٠١٧ انتهت ولاية كوبلر كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، وجاء خلفا له غسان سلامة حيث أعلن في سبتمبر ٢٠١٧ من علي هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خارطة طريق أممية تهدف لإنهاء الصراع (الليبي الليبي) من خلال اطار للتسوية السياسية تقوم على مراحل ثلاث: –

١– المرحلة الأولي: هي حالة الحفاظ علي مرجعية ما يقتضي الإبقاء علي اتفاق الصخيرات، ولكن تعديل بعض بنوده لكي تتماشي مع الواقع السياسي المتحول، والعمل علي انهاء حالة الانسداد السياسي التي تصطدم بها محاولات تفعيل الاتفاق.

٢– المرحلة الثانية: هي الحوار الوطني، والذي يهدف لتمكن أكبر قدر ممكن من الأطراف الليبية من دخول العمل العام، وهي مرحلة شديدة الحساسية، خاصة بالنسبة لمسألة التعامل مع انصار النظام السابق وعودتهم للمشهد السياسي.

٣– المرحلة الثالثة: فهي مرحلة العملية السياسية المؤسسية، والتي من المفترض ان تتضمن استفتاء شعبياً علي الدستور، وانتخابات تشريعية ورئاسية.[٢٩]

وعلي خلقية ذلك أصبحت الحروب الدائرة في ليبيا مرتبطة في جانب منها برغبة أطرافها في السيطرة علي النفط والأراضي والموارد، وقد أصبحت الأمور أكثر تعقيداً مع استمرار الانقسامات الداخلية على الصعيد السياسي والعسكري من ناحية والفشل في إعادة بناء الجيش الليبي والأجهزة الأمنية علي أسس وطنية من ناحية ثانية والانقسامات في صفوف القوي الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الليبي من ناحية ثالثة.[٣٠]

*** تأثير التدخلات على جهود التسوية السياسية**

أولاً: مبادرات الأمم المتحدة

مرت الأزمة الليبية بعدة محاور سياسية ومؤتمرات دولية التي دعمتها جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة والتي دفعت بها الأطراف السياسية والاجتماعية بليبيا، إلى ضرورة عقد عدة مؤتمرات دولية أو مبادرات إقليمية تتعاطي مع الأزمة، فقد تراكم لديهم الكثير علي مدار السنوات الماضية دون جدوي، وبات الكثير من الليبيين يطالبون فقط بوقف

[٢٨] فجوة عمية، الأزمة الليبية بين الإنقسام السياسي والصراع العسكري، التقرير العسكري الاستراتيجي العربي، ٢٠١٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٥٨ – ١٥٩.

[٢٩] فجوة عمية، الأزمة الليبية بين الإنقسام السياسي والصراع العسكري، المرجع السابق، ص ١٦٤.

[٣٠] خالد حنفي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عدد ٦٤، ٢٠١٤، ص١٩.

التدخلات الخارجية التي ينظرون إليها علي انها السبب في تعقيد الأزمة الليبية.

١- حوار غدامس (الأول لعام ٢٠١٤): عقد اول حوار سياسي داخلي في ٢٩ من سبتمبر ٢٠١٤م في غدامس علي الحدود الليبية الجزائرية تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبوساطة المبعوث العام لليبيا برناردينو ليون، حيث تم جمع نواب عن مجلس النواب الليبي ونظرائهم من المقاطعين له في مصراته، وشهد الحوار اتفاقا علي تسهيل العمليات الإنسانية، وفتح المطارات دون وقف اطلاق النار واعقب ذلك زيارة "لبان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة إلي طرابلس في شهر أكتوبر ٢٠١٤م لحث المتنازعين علي وقف النار غير أن أيا من تلك الجهود لم تثمر وقفا للقتال.[٣١]

٢- حوار جنيف (٢٠١٥): عقدت جلسات حوار جنيف في ١٤ و ١٥ يناير ٢٠١٥م ، وقد بدأ مرحلة التحضير لهذا الحوار أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد بدأت تتفهم طبيعة الواقع السياسي، كما أعلنت الأمم المتحدة أن الحوار سيكون متعدد المسارات بحيث يشمل كل القضايا المؤثرة في الواقع السياسي والاجتماعي الليبي، وأعلنت المنظمة الأممية سعى النقاشات إلى وضع الترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق وقف كامل لأعمال القتال المسلح التي راح ضحيتها العديد من المدنيين وكانت نتيجة هذا الحوار إلى لا شيء سوي ضرورة عقد جلسة جديدة مع التنسيق بين الأطراف المتنازعة، وانتهت جولة حوار جنيف مثل حوار غدامس.[٣٢]

٣- حوار غدامس (الثاني٢٠١٥م): انعقدت الجولة الثالثة من الحوار السياسي في مدينة غدامس الليبية في ١٤ فبراير من عام ٢٠١٥م وكانت تلك الجولة اسوأ من الجولتين السابقتين لما نتج عنها من اختلاف أدت إلي كثير من الانشقاقات والخلافات السياسية بين الأطراف المختلفة، و لم يتم التوصل إلى نتائج إيجابية أو ملموسة ومن ثم بدأت الأمم المتحدة بعقد جولة من جولات الحوار .[٣٣]

٤- حوار الرباط (٢٠١٥م): وفي مدينة الرباط المغربية انعقدت الجولة الرابعة من الحوار السياسي وذلك في (٥-٦) من مارس عام ٢٠١٥م ، وجاءت تلك الجولة بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بقوة في ليبيا وتنفيد حادثة ذبح المصريين علي ساحل مدينة سرت وتطرقت تلك الجولة لعدة نقاط واضحة في الحوار مثل التوافق حول عملية اطلاق النار بين طرفي النزاع، والتوافق حو شخصية قيادية لحكومة الوحدة الوطنية أو حكومة توافقية، وبالرغم من وجود اجندة واضحة في ذلك الحوار، الا أنه لم يتم التوصل لأية قرارات و لم يصل إلى الاتفاق حول النقاط التي تم طرحها وغادرت الأطراف المشاركة على أمل التطلع إلى المزيد من التشاورات مع الكيانات التي يمثلونها في طبرق وطرابلس وعقد حلقة حوار

[٣١] خالد حنفي، مسارات التحول في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد ١٩٩، ٢٠١٥، ص ١٥٦.
[٣٢] نادين عبد الواحد، أثر التدخلات الخارجية على عملية الاستقرار السياسي في ليبيا، رسالة ماجستير، الدراسات الدبلوماسية، الأكاديمية الليبية-مصراتة، ٢٠٢١، ص٨٦.
[٣٣] علاء الدين هلال، حال الامة العربية ٢٠١٥ – ٢٠١٦، مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٤٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٢٦.

أخرى بعد أسبوع من ثم أعلنت بعثة الأمم المتحدة لعقد جلسة حوار جديدة في مدينة الصخيرات بالمغرب.[٣٤]

*** اتفاق الصخيرات (٢٠١٥م)**

في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م لقد تم اتفاق الصخيرات بالمغرب تحت اشراف الأمم المتحدة وحضر التوقيع الذي جري بمدينة الصخيرات المغربية وفد مجلس النواب الليبي في طبرق ووفد يمثل النواب المقاطعين لجلساته، وآخر يمثل المستقلين، وعدد من الممثلين عن البلديات منها مصراته طرابلس وحضر المبعوث الاممي إلى ليبيا برناردينو ليون إضافة إلى وزير خارجية المغرب صلاح الدين مزوار، كما حضر السفراء والمبعوثون إلى ليبيا وممثل الاتحاد الأوروبي بليبيا، وتضمنت المسودة الأممية ثلاث نقاط وقد نص الاتفاق: علي تكوين حكومة وفاق وطني، تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهرا ومنح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة الحكومة الوفاق الوطني، ومن أهمها قيادة الجيش والقوات المسلحة، مع بمجلس النواب، وفي حالة عدم انتهاء الحكومة من مهامها يتم تمديد الفترة ستة عشر شهراً إضافية، مع تشكيل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد وقد دخل حيز التنفيذ في ٠٦ فبراير ٢٠١٦م. [٣٥]

ثانياً: حرب طرابلس ٢٠١٩-٢٠٢٠

انطلقت في الرابع من ابريل ٢٠١٩ عملية عسكرية من المعسكر الشرقي بقيادة المشير خليفة حفتر اتجاه العاصمة طرابلس حيث شهدت تطوراً جديدا في المشهد الليبي قد يفضي إلى تغيير حاسم في قواعد اللعبة السياسية بين أطراف النزاع في هذا البلد منذ سقوط نظام القذافي في عام ٢٠١١م، حيث برزت معركة طرابلس بين المعسكر الشرقي بقيادة خليفة حفتر والمعسكر الغربي بقيادة حكومة الوفاق فايز السراج، لترسم توازنات جديدة في القوي الداخلية والخارجية، فداخليا جاءت تلك المعركة فى وقت شهدت فيه جهود ومبادرات التسوية الدولية والاممية تعثرات كثيرة، واحد تلو الآخر سواء في "باريس" أو "باليرمو" خلال عام ٢٠١٨م أو حتى في أواخر فبراير ٢٠١٩م في "أبوظبي"، فلم تفلح تلك الجهود في رأب انقسام السلطة بين شرق وغرب البلاد من صيف ٢٠١٤م ، ومن ثم ظل الصخيرات متعثرا ، بنشوب معارك العاصمة، حيث تجمدت مساعي الأمم المتحدة في عقد الملتقي الوطني الليبي، في منتصف ابريل بمدينة غدامس جنوبي غرب ليبيا، حيث كان يراهن عليه المبعوث الاممي غسان سلامة في بناء توافق ليبي لأجراء الانتخابات العامة لتوحيد السلطة، بعد أن فشلت خطته السابقة التي كانت قد أعلن عنها في سبتمبر ٢٠١٧م بموازاة ذلك التعثر السياسي، بدأت الأداة العسكرية الأكثر تأثيراً في توازنات القوي في المشهد السياسي الليبي، والتي كانت تتحرك خلال السنوات الماضية.[٣٦]

ثالثاً: فشل جهود الأمم المتحدة

تبني الممثلون الخاصون للأمين العام للأمم المتحدة الذين تداولوا علي رئاسة البعثة الأممية نهجاً مختلفاً لعدم وجود

[٣٤] ورقاء رحيم، النزاعات المسلحة وأثرها على تفكك دولة ليبيا بعد ٢٠١١، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.
[٣٥] نادين عبد الواحد، أثر التدخلات الخارجية على عملية الاستقرار السياسي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦-٨٧.

[٣٦] موقع روسيا اليوم، المبعوث الأممي إلى ليبيا يعلن عن تأجيل إجراء الملتقى الوطني الجامع، ٩/أبريل/٢٠١٩.

استراتيجية موحدة، إضافة إلى العيوب المتأصلة في التصميم وتضارب الاستراتيجية والأسلوب والتأثير السلبي للأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية المتنافسة، منذ توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥م وما تلاه من لقاءات وحوارات ومؤتمرات دولية أثبتت العملية التي قادتها الأمم المتحدة عجزاً تاماً عن إنجاز حل مستدام يحقق إجماعاً أو توافقاً لليبيين، هكذا أصبحت ترتيبات تقاسم السلطة مدخلا لمزيد من الصراع، وهدر الموارد والفساد، بل صارت اليوم مهددة للوحدة الوطنية والسيادة وسلامة الكيان وحرمة الحدود.[٣٧]

وبالرغم من المهام المتعددة للبعثة الأممية الخاصة بليبيا، الا انها فشلت في إيقاف التدخل الخارجي والحد من تدفق السلاح والمرتزقة، وقد اشارت نائبة رئيس البعثة "استيفاني وليام "(٢٠٢٠) إلي ان التواجد العسكري الأجنبي منتشر بشكل أو بآخر في عشرة قواعد عسكرية في ليبيا ككل ، وقدرت، عدد المقاتلين الأجانب والمرتزقة بعشرين الف مقاتل ،فالتدخل الأجنبي بلغ ذروته، وبالتالي تنبه المندوبة الأممية إلى خطورة وتفاقم الأزمة الليبية بشكل متسارع وهناك مجموعة من الملاحظات يمكن ايجازها على فشل جهود الأمم المتحدة في الأزمة الليبية وهي: –

١– طالما ان ميثاق الأمم المتحدة يقوم علي فرضية اتفاق الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن عليه فإن حل الأزمة الليبية لن يتأت طالما ان روسيا والصين منحازة لطرف دون آخر، بالرغم من قرارات مجلس الامن بشأن ليبيا تستند إلي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا انها لم تطبق علي ارض الواقع نتيجة لاختلاف مصالح الدول الخمس الكبرى.

٢– من الملاحظ ان مهام البعثة الأممية في ليبيا متعددة الأوجه، وبالتالي يعتبرها القادة السياسيين في ليبيا بأن مهامها اقرب إلى نظام الوصاية الاممي منها إلي جهاز اممي يساعد في إدارة وحل الأزمة الليبية، فالبعثة الأممية تتدخل فى الشؤون الداخلية لليبيا وعليه يلاحظ مثلا ان وزارة خارجية حكومة الوفاق قد علقت علي تصريح البعثة بأن ليبيا ذات سيادة ويحق لها عقد اتفاقيات للدفاع عن البلاد، وأن البعثة لا يحق لها الحديث عن انتشار الفساد في الجهاز الحكومي بدو وجود ادلة دامغة فمهام البعثة تتمثل في وقف الحرب ومنع قتل المدنيين خاصة وإنها كانت على علم بخفايا الحرب على طرابلس في ٤ أبريل ٢٠١٩.

٣– بالرغم من أن الأزمة الليبية تعتبر تهديدا للسلم والامن الدوليين، إلا أن الإدارة السياسية لأعضاء مجلس الأمن ضعيفة في حل الإشكالية، ويلاحظ ان تاريخ الأمم المتحدة يشير عموما إلى إنها تدير الأزمات الدولية أكثر من حلها خاصة عندما يتعلق الأمر بالعالم العربي والبلدان النامية.

٤– أن البعثة الأممية الخاصة بليبيا تتأثر سلبا أو إيجابا بالتنافس بين أعضاء مجلس الأمن، حيث أن تعيين رئيس البعثة يخضع لمساومات سياسية بعيدة في الكثير من الأحيان عن الكفاءة المهنية، فمثلا تعيين خليفة لغسان سلامة استغرق وقت طويل بسبب معارضة الولايات المتحدة لمرشحين محسوبين علي روسيا.

[٣٧] تحليل السياسات، الأزمة الليبية تدخل مرحلة جديدة، مرجع سبق ذكره، ص٦.

٥- بالرغم من أن البعثة الأممية في ليبيا يفترض فيها مناصرة الطرف الشرعي في الصراع، إلا أن بعض رؤسائها قد إنحاز بشكل سافر لتحالف حفتر، فلقد تمت مكافأة كل من برناردينو ليون وغسان سلامة في الأكاديمية الدبلوماسية الامارتية بمرتبات عالية جداً نتيجة لانحيازهم لتحالف الامارات مع حفتر.[٣٨]

*** تأثير التدخل على الموارد النفطية والاقتصاد الليبي**

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص اقتصادات الدول النامية، فهو اقتصاد أحادي يعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للإنفاق الحكومي وأكبر مساهم في الناتج الاجمالي، بل هو أقل الاقتصاديات النفطية تنوعاً، كما أن الاقتصاد الليبي اقتصاد موجه يدار مركزياً ويهيمن القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية.

ويتسم الاقتصاد الليبي بضعف القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية وهو من أكثر الاقتصاديات انكشافا على العالم الخارجي، حيث يتركز الانفتاح في توفير السلع الغذائية لسد العجز القائم في الاحتياجات المحلية وكذلك توفير مستلزمات الانتاج التي تطلبها العملية التنموية، بجانب أن ظاهرة الاقتصاد الخفي منتشرة ومتنامية بشكل واضح في الاقتصاد الليبي.

*** حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني**

تعيش ليبيا على واقع انقسام سياسي حاد بين مجلسي النواب والدولة منذ عام ٢٠١٤، وكان لهذا الانقسام أثر سلبي على معدلات إنتاج النفط من ناحية، وعلى الاقتصاد الليبي ككل من ناحية أخرى، فقد أدى ضعف الظروف الأمنية والانقسامات السياسية والاشتباكات حول المرافق النفطية إلى تعطيل إنتاج النفط وصادراته، مما أضر بعموم الاقتصاد.

كما أدى الإنقسام السياسي إلى الإنفاق العشوائي والموازي وطباعة النقود وارتفاع الدين العام المحلي ومعدلات التضخم، في عام ٢٠٢١ بلغ الدين العام نحو ١٣٧ مليار دينار منها ٨٤ مليار لحكومة الوحدة و٥٣ مليار للحكومة الليبية. إلى جانب الوضع الأمني الذي يتسم بالهشاشة، حيث لا يزال العنف وأعمال الشغب أموراً شائعة ولا تزال المليشيات والقوات الأجنبية تشكل تهديداً للاستقرار.[٣٩]

أولاً: مظاهر التدخل على الموارد النفطية لليبيا

١- الصراع على النفط الليبي: عقب الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي عام ٢٠١١، توقفت وزارة النفط والغاز عن العمل، مما أدى إلى تكليف المؤسسة الوطنية للنفط ببعض المهام السيادية.

أعيد تفعيل الوزارة بعد ثورة ١٧ فبراير بمهامها المعتادة، في حين استمرت المؤسسة الوطنية للنفط بأداء دورها في إدارة العمليات النفطية فنيا وتقنيا تحت إشراف الوزارة.

وعام ٢٠١٢، أصدر مجلس الوزراء القرار (٣٢) باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة النفط والغاز، للفصل بين صلاحيات الوزارة والمؤسسة الوطنية للنفط، وبموجب هذا القرار، أصبحت الوزارة مسؤولة عن الجوانب السيادية

---

[٣٨] مصطفى خشيم، تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، أمانيا-برلين، مجلة اتجاهات سياسية، عدد ٢٠، ٢٠٢٢، ص١٤٦.

[٣٩] أبوعزوم اللافي، الاقتصاد الليبي بعد ٢٠١١: خرائط المقدرات والتحديات، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، ٢٠٢٣/٠٨/١٢م، https://lcsms.info/libyan-economy/، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٠١/٠٢م.

والرقابية والإشراف على القطاع النفطي والهيئات التابعة له، في حين تولت المؤسسة إدارة الإنتاج والتكرير والتصدير بالتعاون مع الشركات التابعة لها.

وبسبب الانقسام السياسي والاضطرابات الداخلية التي عصفت بالبلاد، تقلص دور الوزارة وغابت عن الساحة السياسية بشكل متكرر، مما أدى إلى تكليف المؤسسة الوطنية للنفط مرة أخرى ببعض المهام السيادية.

وفي مارس/آذار ٢٠١٧، ألغى المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وزارة النفط والغاز، وتقاسم اختصاصاتها مع المؤسسة الوطنية للنفط.

ومع نهاية عام ٢٠٢٠، تم التوصل إلى اتفاق سياسي جديد بين الأطراف الليبية، أسفر عن إعادة تفعيل وزارة النفط والغاز في حكومة الوحدة الوطنية.

وتسبب الصراع المستمر والانقسامات السياسية بين أطراف النزاع في ليبيا بإغلاق متكرر للحقول والموانئ النفطية، مما أثر سلبا على استقرار إنتاج النفط وزاد من تعقيدات إدارة القطاع، فقد تسببت مواجهة بين أطراف النزاع في إغلاق معظم حقول النفط في البلاد في أغسطس/آب ٢٠٢٤، وأدى صراع للسيطرة على مصرف ليبيا المركزي إلى وقف إنتاج النفط في ليبيا، بعدما حاولت فصائل الغرب (حكومة الوحدة الوطنية) الإطاحة بمحافظ المصرف الصديق الكبير وتعويضه بمجلس منافس، مما دفع فصائل الشرق (حكومة أسامة حماد) إلى إيقاف إنتاج النفط بالكامل.[٤٠]

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا نهاية أغسطس/آب الماضي إن إغلاق الحقول النفطية حينها تسبب في فَقْد ٦٣٪ تقريبا من الإنتاج الكلي للنفط في البلاد، وذلك بعد أيام من إعلان الحكومة المسيطرة على شرق ليبيا والمكلفة من البرلمان حالة "القوة القاهرة" على قطاع النفط بالكامل وتوقف الإنتاج والتصدير، وبلغت خسائر إغلاق النفط والغاز في ليبيا أكثر من "١٢٠ مليون دولار خلال ٣ أيام، وفق بيان لمؤسسة النفط في ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٢٤، وبيّنت فيه تراجع معدلات الإنتاج الطبيعي من النفط من مليون و٢٧٩ ألفا و٣٨٦ برميلا يوم ٢٦ (يوم بداية الإغلاق) إلى ٥٩١ ألفا و٢٤ برميلا يوم ٢٨.

وتعتمد ليبيا على إيرادات تصدير النفط بنسبة ٩٠٪، ومن أهدافها التي أعلنتها إنتاج مليوني برميل يوميا. علما أنها تمتلك أكبر احتياطات نفطية في أفريقيا، وتملك خامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في أفريقيا، وتاسع أكبر احتياطي عالمي.[٤١]

ثانياً: مظاهر التدخل على الاقتصاد الليبي

تطوّر اقتصاد الظل في ليبيا بعد عام ٢٠١١ بشكل متسارع وأُضفِيَ عليه الطابع المؤسّسي. ارتكز هذا الاقتصاد بشكل أساسي إلى فروقات أسعار الصرف في السوق الموازية وأزمات السيولة، إن أهمية اقتصاد الظل لا ينبغي الاستهانة بها، فقد تم تداول مليارات الدولارات في القطاع غير الرسمي خارج النظام المصرفي. وبلغ مجموع التداولات ٣٤.٩ مليار

[٤٠] الموسوعة، المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، موقع الجزيرة نت، ٢٠٢٤، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/٠١/٠٤.

[٤١] نفس المرجع السابق.

دينار، بما في ذلك العملات الموزعة من مصرف ليبيا المركزي في البيضاء وطرابلس حتى نهاية ٢٠١٧. لقد أصبح اقتصاد الحرب المحركَ الأساسي لاقتصاد الظل في ليبيا وليس من المتوقع أن ينتهي هذا الأمر حتى يتم إنهاء الصراع السياسي القائم. تعدّدت أنواع اقتصاد الحرب في ليبيا بشكل متسارع وأصبح من الصعب السيطرة عليها من قِبل الجهات المختصة. لذلك، وَجب فهم وتقييم العوامل المحركة والحلول المحتملة لهذه الأنشطة؛ يمكن تلخيص بعض الأنشطة على النحو التالي:-

١- الخطف وخدمات الحماية: إحدى نشاطات اقتصاد الحرب هي عمليات الخطف؛ تبحث الجماعات المسلحة على طرق لتمويل نفسها، وعادة ما تكون عمليات الخطف من أجل كسب الأرباح من أنماط هذا التمويل، وفي بعض الأحيان يكون الخطف مبنيّاً على خلافات سياسية أو قَبَلية. كذلك نشط الخطف في القطاع المصرفي نظراً لقيمة الأموال المتداولة والأرباح المحققة من النشاطات المرتبطة بتوفير العملة الصعبة كالاعتمادات المستندية والبطاقات المصرفية حيث أصبحت هذه النشاطات آلية لتوليد المال.

جل هذه الحالات حدثت في المناطق الغربية نظراً لتفرد المصرف المركزي في طرابلس بإصدار الاعتمادات المستندية وتوافر العملات الأجنبية. إلا أنه تم رصد حالات خطف لموظفين مصرفيين من أجل توفير السيولة وإنهاء إجراءات في المنطقة الشرقية وإن كان ذلك بوتيرة أقل.

بالطبع، مثل هذه الأنشطة أوجدت طلباً لخدمات الحراسة من المؤسسات العاملة في السوق الليبية. على سبيل المثال تقوم فروع المصارف التجارية بدفع رسوم شهرية للجماعات المسلحة مقابل خدمة الحراسة لتجنب السرقة والاختطاف. وقد أدى تواجد وانخراط الجماعات المسلحة في العمل المصرفي (كالمساعدة في توزيع النقدية) إلى إنشاء مصدر آخر لدخل المجموعات المسلحة حيث مكّنهم ذلك من الاستفادة من وفرة المبالغ النقدية في المصارف وبيعها بفروقات سعر تصل إلى ٤٠ في المائة. بمثل هذه الخدمات والأرباح المحققة منها تمكّنت المجموعات المسلحة من إنشاء شراكة تجارية غير رسمية مع موظفي المصارف ورجال الأعمال.

وفي مجال الأعمال التجارية، أصبحت خدمات الحماية أيضاً عملاً مؤسّسيّاً، حيث تقوم الجماعات المسلحة بتحصيل مبالغ من الأسواق أو الشركات المحلية مقابل خدمة الحماية التي تقدّمها لها، إذ يتعاقد رجال الأعمال المحليون مع مجموعات مسلحة من أجل سلامتهم وسلامة منتجاتهم وأعمالهم. في إحدى الحالات، قامت مجموعات مسلحة بتقديم خدمات حماية لرجال أعمال مقابل رسوم شهرية بعدما تم اختطافهم ودفع فدية (أحياناً من نفس المجموعة)، وذلك لكي لا يتم اختطافهم من قِبل مجموعات أخرى.

في بعض المناطق في طرابلس، قامت إحدى البلديات بفرض رسوم على التجار والشركات لخدمات الأمن والحراسة مخالفة بذلك القوانين والتشريعات، إ لاّ أن خدمة الحماية ساهمت في خلق نوع من الطمأنينة لدى التجار مما شجع في استمرار عمل السوق وتدفق السلع والخدمات. ويعتبر سوق الكريمية مثالاً آخر على هذا الواقع، حيث يدفع كّل تاجر في السوق مقابل الأمن والحراسة مبلغاً شهريّاً بقيمة ١٠٠ دينار

تقبضه مجموعة مسلحة تنشط في المكان، وقدِّرت الإيرادات الإجماليّة لهذه العمليّة بحوالي ٧٥٠ ألف دينار.[٤٢]

كذلك فإن أغلب مؤسسات الدولة تحرسها المجموعات المسلحة نظراً إلى الوضع الأمني المتردي وتوغّل المجموعات المسلحة في مؤسسات الدولة، حيث تحرس هذه الجماعات، كلٌّ حسب منطقتها، أغلب المقار الحكوميّة بما في ذلك أبراج المكاتب في طرابلس والمؤسسة الوطنية للنفط، وعلى صعيد أعمال التهريب، فإن المهربين أيضاً لا يمكنهم العمل من دون حماية خاصة في المناطق القبلية. لذا فإن سوق الحماية أصبحت توفّر فرصاً كبيرة وتخلق نوعاً من الاستدامة لعمل المجموعات المسلحة، إن استمرار أعمال الخطف والتهريب والحماية يعتبر تحدّياً لبناء اقتصاد سليم، كما أن جميع الأموال المولَّدة من هذه النشاطات الإجرامية هي خارج النظام الرسمي.

٢- تهريب البشر: لطالما كانت ليبيا بوابةً لتهريب البشر إلى أوروبا، ولكن بسبب ثورات الربيع العربي أصبحت الآن مساراً شائعاً ونقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين واللاجئين من الجمهورية العربية السورية ودول جنوب الصحراء الأفريقية. في عام ٢٠١٢، استخدم حوالي ١٥٠٠٠ مهاجر ليبيا للوصول إلى دول أخرى. بحلول عام ٢٠١٦، وصل هذا الرقم إلى حوالي ١٦٣٠٠٠ مهاجر. وعلى الرغم من أنّ هذا الرقم كبير، إلّ أنه لا يزال يمثل نسبة صغيرة نسبيّاً من العدد الإجمالي للمهاجرين في ليبيا، والذي تقدِّر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أنّ أعدادهم تتراوح بين ٧٠٠٠٠٠ ومليون مهاجر، منهم ٢٠٠٠٠ فقط داخل مراكز احتجاز تديرها الحكومة. وقد قُدِّرَت إيرادات عمليات تهريب البشر في ليبيا بنحو ٩٧٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ وذلك طبقاً لأبحاث ودراسات دولية. ويقوم التقدير على احتساب مبلغين من التكاليف، إذ بلغت الرسوم على السفر البرّي حوالي ٧٢٦.٣ مليون دولار أمريكي، أمّا رسوم عبور البحر المتوسط فقدِّرت ب ٢٥١.٤ مليون دولار أمريكي.

اتسعت عمليات تهريب البشر لتشمل انخراط السكان المحليين، حيث يقدم الأفراد المحلّيّون خدمات على المستوى المحلي في كلّ موقع بما في ذلك الأطعمة والإيواء، ناهيك عن خدمات النقل وتنظيم الرحلات إلى أوروبا واستغلال المهاجرين للعمل من دون مقابل والمتاجرة بهم في بعض الأحيان. وجدير بالذكر أنّه يُتوقَّع من عمليات الجيش الليبي في الجنوب، والتي بدأت في شباط/فبراير ٢٠١٩ ضد الإرهاب والتهريب، أن تسهم بشكل كبير في تأمين الحدود وتقليص عدد المهاجرين خاصة من دول جنوب الصحراء الكبرى. وبعد بداية حرب طرابلس في نيسان/أبريل ٢٠١٩، لوحظ انخفاض تدفق المهاجرين وذلك لانشغال بعض التشكيلات المسلحة بالحرب مما يعزز نظرية ضلوعهم في عمليات التهريب.[٤٣]

إن أعمال الهجرة تخلق تحديات خطيرة في الواقع الليبي، حيث إنّها تشجع المواطنين على الانخراط في الأعمال

[٤٢] عبد الله الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الأمم المتحدة، لبنان، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٢١ - ٢٢.

[٤٣] المرجع السابق، ص ٢٢ -٢٣.

الإجرامية نظراً لعدة أسباب منها ضعف مؤسسات الدولة خاصة الأمنية والشرطية، والعوائد الماديّة المحصّلة من الخدمات المقدّمة في إطار التهريب. أمّا على الصعيد المجتمعي، فإن الهجرة تتسبَّب في جلب أمراض وأوبئة غير متعارف عليها محلياً، ناهيك عن انتشار الدعارة والشعوذة وغيرها من الأعمال غير الأخلاقية والتي قد تؤثر في البيئة الاجتماعية. وعلى الصعيد الإنسانيّ، فإنّ استغلال المهاجرين والمتاجرة بهم يشجع المهربين على بذل كل المساعي لاستمرار أعمال التهريب والاحتجاز ويؤثر في القيم النبيلة والسمحة المتجذرة والمكتسبة التي يمتاز بها المجتمع الليبي. إن أعداد المهاجرين الكبيرة الموجودة في ليبيا وغير الراغبة في العودة إلى مَواطِنها قد تشكل تحدياً كبيراً للدولة الليبية. فمن الممكن الضغط على الدولة الليبية دولياً لتوطينهم ومنحهم الجنسية مستقبلاً أو قد تستغلّ هذه الجماعات الفساد المستشري للحصول على جنسية ليبية.

٣- تهريب السلع غير المشروعة: من المتوقع أن تكون تجارة المخدرات والأسلحة وتهريبها أكثر رقابة، إ لّ أنه وطبقاً لتقارير دولية فإن ليبيا لا تزال سوقاً ونقطة عبور للأسلحة والمخدرات، حيث تم اكتشاف أسلحة من ليبيا في الجمهورية العربية السورية وفلسطين ودول أفريقية أخرى. بالنسبة للعقاقير فإن الدراسات المتاحة تشير إلى أن ليبيا هي سوق عبور راسخ لمادة الحشيش المخدرة، ونقطة عبور للهيروين والكوكايين، وعلى نحو متزايد فإنّها سوق ومنطقة عبور "للميثامفيتامين".

على سبيل المثال في نوفمبر ٢٠١٧ تم اعتراض أكثر من ١٨ مليون حبة من مادة الترامادول المخفف للآلام في ميناء بنغازي.

٤- تهريب الوقود: يتم توجيه معظم الوقود المهرَّب براّ إلى تونس بكميات صغيرة من الوقود (حيث السعر الرسمي ٠.٧٥ – دولاراً أمريكياً)أو بلدان أخرى، ويتم بيع بعضها الآخر بأسعار السوق الموازية بدلاً من الأسعار المدعومة خصوصاً في الجنوب الليبي. ويتمّ تهريب الوقود بحراً بكميات أكبر إلى مالطا وإيطاليا، حيث أفادت لجنة أزمة الوقود والغاز أن المهربين يبيعون محتويات ناقلة وقود بسعر ١٠٠٠٠٠ دينار لكل ٤٠٠٠٠ لتر نفط. كذلك هناك محطات وقود غير موجودة في الواقع. فعلى سبيل المثال وجدت اللجنة المكلفة من المؤسسة الوطنية للنفط للتحقق من محطات الوقود أن هناك ٨٧ محطّة من أصل١٠٥ مسجّلة تتلقى شحنات وقود في حين أنّها غير عاملة. وفي مقلبٍ آخر، أصدر النائب العام لائحة بأسماء مجموعة من مالكي محطات البنزين للتحقيق في مسائل التهريب ذات الصلة في فبراير ٢٠١٩.

لقد كلّف تهريب الوقود الدولة مليارات الدولارات. فمن ناحية التكلفة، بلغت كلفة توريد المحروقات إلى السوق المحلية لسنة ٢٠١٧ حوالي ٣ مليارات في حين أن دعم المحروقات للعام نفسه قد وصل إلى ٤.٢ مليار دينار تم تهريب منه ما نسبته ٣٠ في المائة و لم تتلقّ الدولة سوى ١٥ في المائة من الدخل المتوقع منذ كانون الثاني/يناير إلى نوفمبر ٢٠١٧.

وقد لوحظ في عام ٢٠١٧ تقدمٌ في أنشطة مكافحة الحرب الاقتصادية، حيث انخفض عدد القوارب في البحر المتوسط أكثر من ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. كذلك وبانتهاء حرب تحرير الجنوب في ٢٠١٩ ، لوحظ أنّ محطات الوقود عادت للعمل وتدفّق امداد الوقود بشكل منتظم وتمّت مصادرة شاحنات نقل وكميات جاهزة للتهريب.[٤٤]

إن اقتصاد الحرب في ليبيا يضرّ بمستقبل الدولة لعدة أسباب: فهذا النوع من الأعمال يوفّر بيئة خصبة للشبكات الإجرامية وموظفي القطاع العام وبعض رجال الأعمال وبعض النخب السياسية لمواصلة أنشطتهم بالأعمال غير القانونية مسخرين الإمكانيات المحلية والوطنية لذلك. كذلك فإن هذه الأعمال تدر دخلاً ومزايا كبيرة للموظفين والمتنفذين تحفزهم على المحافظة على ديمومتها واستمرارها بل وتوسعتها أحياناً مما ينعكس على الاقتصاد الوطني وقدرة مؤسسات الدولة على الاضطلاع بمهامها بالطريقة المثلى للحدّ من هذه الأعمال، بل يساهم في تقويض ما تبقى من مؤسسات الدولة.

ومن ما سبق، يتّضح في أكثر من أي وقت مضى أنّ اتخاذ قرارات وإجراءات رادعة لمحاربة اقتصاد الحرب أصبح ضرورة ملحة، فمن دون تجفيف مصادر الارتزاق لهذه الجماعات ستستمر الأعمال الإجرامية وتتوسع، لذا فإن وضع تصورات وحلول وخطط لمعالجة هذه القضايا (كحلول بديلة لخطط الدعم والإعانات وإمكانية تعويم سعر الصرف) قد تكون ضرورية مع الأخذ في الاعتبار نتائج تلك الإجراءات وانعكاسها على احتياجات المواطن على المدى القصير والمتوسط والطويل، من قبيل ضمان توفير المواد والسلع وقدرة العامة على شرائها. إنّ خبرات دول أخرى واجهت مشكلة الدعم وخلقت حلولاً بديلة قد تكون مجدية وذات نفع للتعلّم والاستفادة من المعوقات والتحدّيات أثناء التنفيذ.[٤٥]

٥- استشراء الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة: عرفت ليبيا الفساد منذ الاستقلال ولكنه كان محدوداً ومن ثم انتشر وتفشي في كافة مؤسسات الدولة بعد التحول الاقتصادي في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، وبعد عام ٢٠١١ استشرى الفساد بشكل كبير عن ما كان سابقاً، الفساد الإداري بشتى صوره من وساطة ومحسوبية، وكذلك الفساد المالي المتمثل في العقود والاعتمادات الوهمية، وصرف المكافآت لغير مستحقيها، وغيرها من التجاوزات المالية والمستندية التي تضر بالاقتصاد الليبي بشكل كبير، خطر الفساد وعواقبه لا تقف عند جزئية هدر المال العام، بل أن للفساد تداعيات اقتصادية كبيرة تشكل شبكة من العوائق التي تمنع تحقيق التنمية.[٤٦]

*** خاتمة الدراسة**

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن التدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١م كان له تداعيات عميقة على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية في البلاد، فقد أدى هذا التدخل إلى انهيار نظام القذافي، مما خلق فراغاً أمنياً ساهم في تصاعد العنف والصراعات الداخلية. كما أثرت التدخلات الدولية على الاستقرار السياسي من خلال تغذية الانقسامات بين الأطراف الليبية، مما أعاق جهود التسوية السياسية وجعل

[٤٤] المرجع السابق، ص ٢٤.
[٤٥] المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥.
[٤٦] أبوعزوم اللافي، الاقتصاد الليبي بعد ٢٠١١: خرائط المقدرات والتحديات، مرجع سبق ذكره.

تحقيق الاستقرار مهمة معقدة. على الصعيد الاقتصادي، كان للتدخل آثار سلبية كبيرة، خاصة في قطاع النفط، الذي يُعد العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث تضررت البنية التحتية النفطية وظهرت تحديات في إدارة الموارد، توضح هذه الدراسة أهمية دراسة الحالة الليبية كوسيلة لفهم تأثير التدخلات الدولية على الدول، مع التركيز على أهمية تعزيز الحلول السلمية والمستدامة لتحقيق الأمن والاستقرار.

*** نتائج الدراسة**

١- أدى التدخل الدولي خلال مرحلة سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١م إلى انهيار مؤسسات الدولة الليبية، مما أسهم في خلق فراغ أمني ساهم في تصاعد التوترات الداخلية.

٢- أسفر سقوط النظام عن تصاعد العنف والصراعات الداخلية، نتيجة لانتشار المليشيات المسلحة وعدم وجود سلطة مركزية قادرة على فرض السيطرة.

٣- تسبب الانقسام السياسي والحرب بين الأطراف المختلفة في تعميق الأزمة الليبية، مما عرقل أي جهود نحو الاستقرار السياسي.

٤- أثرت التدخلات الدولية بشكل سلبي على الاقتصاد الليبي، خاصة من خلال استغلال الموارد النفطية وعرقلة عملية إعادة الإعمار.

*** توصيات الدراسة**

١- تعزيز الدعم الدولي لإنشاء سلطة وطنية موحدة قادرة على استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، مع التركيز على بناء مؤسسات الدولة.

٢- العمل على نزع سلاح المليشيات المسلحة ودمجها في الجيش الوطني، كجزء من استراتيجية شاملة لتحقيق الأمن.

٣- دعم جهود التسوية السياسية من خلال توفير منصات حوار شاملة تضمن تمثيل جميع الأطراف الليبية وتعزيز الثقة بينها.

٤- وضع سياسات اقتصادية تعيد بناء الاقتصاد الليبي، مع التركيز على إصلاح قطاع النفط وضمان توزيع عادل للموارد.

*** المراجع**

محمد أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيار العنف، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٩م.

أيمن شبانة، الصراع الليبي عوامل التصعيد ومالات التسوية السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد ٥٥، العدد ٢٢٠، ٢٠٢٠م.

إسماعيل رشاد، دور الجماعة الاجتماعية والدينية في الصراع على السلطة في ليبيا، المركز الليبي للبحوث والتنمية، طرابلس، ٢٠١٦م.

امرح ككيلي، العلاقات التركية الليبية مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، رؤية تركية، أبحاث ودراسات، ٢٠١٧م.

بدر شافعي، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، العدد ١، ٢٠١٥/٠٣/١٩م.

تحليل السياسات، الأزمة الليبية تدخل مرحلة جديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، تقدير موقف، شارع البصرة، ٢٠٢٢م.

جمال مظلوم، خريطة متشابكة مستقبل الصراع المتفاقم في ليبيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٠٢ سبتمبر، ٢٠١٤، العدد١.

خالد حنفي، مسارات التحول في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد ١٩٩، ٢٠١٥، ص ١٥٦.

خالد حنفي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عدد ٦٤، ٢٠١٤م.

خالد حنفي، الأزمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الإنقاذ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٦م.

خالد حنفي، ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥م.

رشا عطوة، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حلة الدولة الليبية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٣، ٢٠٢٢م.

عبد الله الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الأمم المتحدة، لبنان، بيروت، ٢٠٢٠م.

عبد الرحيم أحمد، حسام فتحي، مبررات التدخل العسكري للناتو في ليبيا بين المشروعية وعدم المسؤولية، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠٢٤م.

علاء الدين هلال، حال الامة العربية ٢٠١٥ – ٢٠١٦، مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٤٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦م.

فجوة عمية، الأزمة الليبية بين الإنقسام السياسي والصراع العسكري، التقرير العسكري الاستراتيجي العربي، ٢٠١٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٨م.

كامل عبد الله، ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الاقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٦م.

كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل، مؤسسة RAND، 2014م.

محمد الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ١٩، ٢٠١٥م.

مصطفى خشيم، تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، أمانيا–برلين، مجلة اتجاهات سياسية، عدد ٢٠، ٢٠٢٢م.

هاني خلاف، الخريف الليبي بين مسؤولية الأطراف الليبية ومسؤولية الأطراف الدولية والعربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد ١٧٠، ٢٠١٧م.

ورقاء رحيم، النزاعات المسلحة وأثرها على تفكك دولة ليبيا بعد ٢٠١١، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٢٢م.

نادين عبد الواحد، أثر التدخلات الخارجية على عملية الاستقرار السياسي في ليبيا، رسالة ماجستير، الدراسات الدبلوماسية، الأكاديمية الليبية–مصراتة، ٢٠٢١م.

يوسف الرفاعي، التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ٢٠١٩م.

أبوعزوم اللافي، الاقتصاد الليبي بعد ٢٠١١: خرائط المقدرات والتحديات، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، ٢٠٢٣/٠٨/١٢م، https://lcsms.info/libyan-economy/، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٠١/٠٢م.

الموسوعة، المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، موقع الجزيرة نت، ٢٠٢٤، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/٠١/٠٤.

موقع روسيا اليوم، المبعوث الأممي إلى ليبيا يعلن عن تأجيل إجراء الملتقى الوطني الجامع، ٩/أبريل/٢٠١٩، https://arabic.rt.com/middle_east/1012280/، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٢/٢٨م.

ويكيبيديا، https://urlzs.com/xbFcV.

١٢ عاماً على سقوط القذافي: ما هي أبرز الأحداث التي شهدتها ليبيا؟، بي بي سي عربي، ٢٠٢٣/٠٨/٢١، https://www.bbc.com/arabic/articles/clezge80xepo، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٢/٢٨م.